مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد السابع / العـدد الأول
(ذو القعدة 1444هـ/ جوان 2023م)، ص 258– 275

الموضوعية في تاريخ الفكر العلمي

Objectivity in the history of scientific thought

د/ أحمد كـشي[1] Ahmed KECHI

[1] جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله – Algiers University 2. Abu Qassem Saadallah

الإيميل: ahmed.kichi@univ-alger2.dz

مخبر مشكلات فلسفة الحضارة والتاريخ في الجزائر

المؤلف المرسل: **د/ أحمد كـشي** Ahmed KECHI الإيميل: ahmed.kichi@univ-alger2.dz

تاريخ الارسال: 13 /2022/11 تاريخ القبول: 23 /2023/04

الملخص:

في كثير من الأحيان تكون أكثر المفاهيم العلمية شيوعا بين الناس أقلّها وضوحا في الأذهان عند الفحص و التنقيب بشيء من الدقة و العمق في مدلولاتها و لاسيما في طبيعتها. و يندرج مصطلح "**الموضوعية**" في قلب هذا النوع من المشكلات الفلسفية التي يتعيّن بحثها لتجاوز ما تثيره من اللبس والالتباس.

عرف مصطلح "الموضوعية" مدلولات مختلفة خلال محطات ثقافية مميّزة في تاريخ الإنسانية الثقافي إذ إن مدلول "المعرفة الموضوعية" في اسطورة الكهف الأفلاطونية مغاير لمدلولها في الفلسفة الوسيطية من خلال تداوله في علاج "مشكلة الواقعية"، و مُختلف عن مدلولها بين فلاسفة الحداثة و يتخذ أيضا معنى آخرا لدي المعاصرين. و في هذا النص نصبو إلى توضيح حقيقة طبيعة المصطلح و استجلاء ما يحمل من معنى.

الكلمات المفتاحية: الموضوعية ، الذاتية، العقل العلمي، أنموذج علمي، الإبستيمولوجيا.

Abstract:

Often, the most common scientific used concepts are the least clear in the minds, when being examined with accuracy and depth in their meanings and nature. Objectivity gained its scientific status in the middle of the nineteenth century, but this elevation of objectivity to the status of a scientific vertue began to crystallise earlier, during the enlightenment era, when scintists increasingly and systememattically focused on the truth of their discoveries and experiments, separating these off from the realm of religion and seeking methods that could be replicated and evaluated by their peers.

The term « objectivity » is at the heart of a type of philosophical problem that need to be dissected and analyzed in order to overcome the confusion it raises.

Thus, in this context, we aim to clarify the reality of objectivity through the history of the concept and its various meannings.

Keywords: Objectivity; subjectivity; scientific Thought; Enlightenment;

1. مقدمة:

يُعتبر العلم، في مختلف تخصصاته و تشعُب ميادينه، من العلوم الصلبة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، بمثابة القول الفيصل في مسألة من المسائل الخلافية التي قد تشوب بين الناس، إذ نلمس في الموقف العلمي، بل في موقف العالم، المعرفة، على نحو يجعلها لا تتخذ صفة مجرّد ضرب من ضروبها الممكنة فحسب، بل فضلا عن ذلك، فهي تتخذ صفة "المعرفة"، من حيث هي موطن اجماع العقول، من منطلق انها، إن لم تكن حاملة الحقيقة على نحو كلي و مطلق، فهي على الأقل، الأقرب مسافة إلى احتوائها. ذلك هو المعتقد و ذلك هو المعتمد لدى الجميع تقريبا.

والحال تلك، لا مفر من المساءلة عن مصدر كل هذه الثقة التي يُحظى بها العلم و العلماء، و هي ثقة تجاور، عند اغلبية الناس الساحقة، القداسة الدينية، بل تؤسّس في كثير من الأحيان متانة و شرعية ذات القداسة إذ كثيرا ما تُبنى صحة الأحكام في القضايا الدينية على قاعدة العلم الوضعي. و أبرز صفة تميّز العقل العلمي و المعرفة التي يثمرها هي "الموضوعية" و ما يلازمها حضورا من الكلية و الشمولية و العمومية. و مع ذلك، تبقى طبيعة الموضوعية موطن اختلاف بين المفكرين؛ فالسؤال حالئذ هو كيف

يمكن أن نتجاوز التباين بين بُعدي الموضوعية: الكلية و الشمولية من جهة، و خصوصية مواقف الفلاسفة منها، من جهة أخرى؟.

2. ضبط تصور الموضوعية:

قد نعثر على جانب من الإجابة عن سؤالنا في ما ورد عن اندري لالاند(1867-1963) André Lalande معرّفا العلم من خلال كلامه ما نصّه:

" مجموعة من المعارف و طرائق البحث التي تتسم بسمات الوحدة المنسجمة و الكلية التي تؤدي بالقائمين على البحث العلمي إلى توافق الآراء في قضاياه و حلولها المناسبة، و ما يلزم عنه من الاستنتاجات المعرفية المستطردة للتعسف و التعصّب في الرأي، فتجعلهم يحيدون عن الذوق الخاص و المصالح الشخصية و الذاتية في سعيهم للعثور على الحقيقة، مما يؤدي إلى إحلال محل هذه الأخيرة، تعميم علاقات موضوعية التي تثبتها مناهج التحقق معينة."[1]

و في ذات الشأن، كتب جميل صليبا(1902- 1976) ايضا ما نصّه:

"...من شرط العلم أن يتضمن درجة كافية من الوحدة و التعميم، و ان يكون بحيث يستطيع الناس أن يتفقوا في الحكم على مسائله، لا بالاستناد إلى اذواقهم و مصالحهم الفردية، بل بالاستناد إلى ما بين هذه المسائل من علاقات موضوعية يكشفون عنها بالتدريج و يحقّقونها و يثبتونها بطرق معينة."[2]

يتّضح من التعريفين السابقين أن شرعية مكانة المعرفة العلمية في الفضاء الثقافي، مستمدة من طبيعة الدقة التي تلازمها فضلا عن كونها مشتركة بين جميع العقول العلمية بشكل من الاشكال، ببساطة، تتعيّن شرعيتها في طبيعتها "الموضوعية" من حيث أن الموضوعية تتضمن صفتين علميتين جوهريتين: الكلية و الدقة. و على هذا الأساس، تكون الموضوعية هي المعول الذي تقوم عليه المعرفة العلمية، منها تستوحي دقّتها، فيها تكمن قيمتها النظرية و المعيارية و بها يستمد بُعدها الآداتي و تُقاس فعّاليته التطبيقية في الممارسة العملية..

3. طبيعة الموضوعية في تاريخ العقل العلمي:

بات لزاما علينا أن ننظر في مدلول الموضوعية عن كثب و بشيء من الإيغال الفكري نظرا لاختلاف معناه عبر تاريخ. ذلك هو الأمر الذي أشار إليه جميل صليبا حين كتب ما يلي نصّه:

"...فإذا دلّ الموضوع على ما يتمثله الذهن لا على الشيء الخارجي(كما في فلسفة ديكارت وفلسفة العصر الوسيط)، كان الموضوعي مقابلا للفعلي أو الصوري، نقول: الحقيقة الموضوعية Réalité objective أي الحقيقة المقابلة للحقيقة الصورية(Réalité formelle) أو الفعلية(actuelle) التي توجد خارج الذهن، أما الوجود الصوري أو الفعلي أي وجود الشيء من جهة الصورة، فهو وجود في ذاته مستقلا عن كل تمثل ذهني."[3]

بالفعل، للموضوعية، كدلالة اصطلاحية مؤسسة للعلم بالمعنى التقني و الاكاديمي، تاريخ، تعود جذورها، في تقدير مؤرخة العلم الأمريكية لورين داستن(1951...) Lorraine Daston التي نسبت المصطلح بمعناه التقني العلمي الحالي، إلى فرنسيس بيكون(1561-1626) Francis Bacon في القرن السابع ثم شاع تداول المصطلح و انتشر بقلم المفكر الإنجليزي توماس كوينسي(1785-1859) Thomas Quincy بدءا من سنة 1856، و إن كان مفهوم الموضوعية كصفة تلازم المعرفة النوعية قائما في العصر اليوناني القديم حيث نستشفه في اسطورة الكهف الأفلاطونية الواردة في الباب السابع من "الجمهورية" إذ يقدّم لنا أفلاطون المعرفة الحسية بالعالم الخارجي على نحو تتخذ من خلاله شكل المعرفة الزائفة نظرا لطبيعتها التي تحيد و تزيغ عن الحقيقة الموضوعية. يعتبر افلاطون أن المعرفة الموضوعية الدقيقة بالأشياء و الظواهر، لا تُلمس إلاّ على مستوى عالم المثل الذي لا يهتدي إليه إلاّ العقل المجرّد باعتباره الوحيد القادر على الارتقاء إلى ما وراء المظاهر الخارجية، مميّزا بذلك، الوجود العرضي الزائف–في تقديره– عن الوجود الموضوعي الكاشف عن ماهيته. و على هذا الأساس، تكون الحقيقة الموضوعية الأفلاطونية معيّنة في قدرة الفلاسفة على الانسلاخ من الموجود العيّني الزائف للارتقاء إلى الموجود الماهوي الحقيقي. و الجدير بالإشارة، و الحال تلك، إلى أن دلالة "الموضوعية"، في بُعدها الإبيستيمي، لم تظهر إلاّ من خلال النصوص الفلسفية الوسيطية السكولاستيكية؛ ذلك هو الأمر الذي يبدو واضحا في العمل الجسيم و العميق الذي قدّمه بيتر لويس غاليسن (....1955) Peter louis, Galison ، و هو استاذ تاريخ العلوم الفيزيائية بجامعة هارفارد Harvard، بمشاركة لورين داستن (.....1951) Lorraine Daston

وهي مؤرخة العلم امريكية، تضطلع بمهام إدارة معهد ماكس بلانك لتاريخ العلوم بمدينة برلين الألمانية؛ وجاء عملهما موسوما بـ" Objectivity"، الذي نُشر أول مرة سنة 2007 في كامبريدج Cambridge Massachusetts و نيو يورك New York بشكل متزامن، على ان ترجمته صوفي رونو Sofie Renaut إلى اللسان الفرنسي بمشاركة Hélène Quiniou تحت ادارة دار النشر Les Presses du réel سنة 2012 . و في انجازهما، عبّر البحثان عن التغيّر العميق الذي اعترى مدلول الموضوعية منذ القرن 17 إلى يومنا هذا، و لفتا الانتباه إلى أن معنى الموضوعية لم يتخذ الشكل الحامل للمقاربة المنهجية في مسار البحث العلمي، تحرّيا حقيقة الطبيعة و الإنسان، و لم يتخذ صفة مطلب علمي إلاّ بعد النصف الاول من القرن 19 حيث ظهر المصطلح بدلالة

" تُسقط من الاعتبار جزءا كبيرا من الأنا في عملية بناء صرح المعرفة العلمية فأُستخدم في مقابل الذاتية، و تمّ تداول المصطلحين على نحو يُضاد أحدهما الآخر. "[4]

وإن كان، في واقع الأمر، يتعذر وجود أحدهما في عدم وجود الآخر كما عبّر عن ذلك برونو لتور(1947.....)Bruno Latour، مقدّم الكتاب في ترجمته الفرنسية، بوحدة لسانية "ظريفة" الذاتالموضوعية" Subobjectivité .

4. الموضوعية في الفلسفة الحديثة:

1.4 الموضوعية في فلسفة روني ديكارت:

هذا، انطلق روني ديكارت René Descartes (1596-1650) ممّا يُسمى في الأدب الفلسفي بالشك الأنطولوجي، الشك المنهجي Le Doute Hyperbolique, le doute méthodique ليصل في النهاية إلى بناء صرح فلسفة الذات التي أفرزتها نتائج شكه المطلق في كل شيء؛ فكانت أهم نتيجة ذلك الشك هي:

أوّلا– وجود "فكرتين واضحتين و متميّزتين تماما"، تكشفان عن الطبيعة النهائية للواقع–في تقدير ديكارت– على نحو يكون هناك:

1- فكر، خاصيته الأساسية هي أنه يفكّر و لا يملك حيّزا و لا يحتلّ مكانا. إذ يقول ان " العقل الإنساني من حيث هو شيء يفكّر، غير ممتد طولا و عرضا و عمقا، و هو منفصل تماما عن الجسم"[5]

2- مادة لا تفكّر و تحتل مكانا فتمتد فيه و يمكن قياسها.

و من هذا المنطلق، نجد انفسنا، مع ديكارت، في مواجهة واقعين مطلقين تماما: العقل و المادة، و هما متضادان. و ما يجب الإشارة إليه هو أنهما لا يستطيعان التأثير الواحد في الآخر، من منظوره، على أساس أن العقل لا يملك كثافة و لا يوجد في المكان، و بالتالي لا يستطيع أن يؤثر فيها بأيّ شكل من الأشكال. و عليه، يكون في الوجود حدين نهائيين: العقل و المادة، الذات و الموضوع، و الإنسان و الطبيعة.

ثانيا- بعد الاكتشافات العلمية لكل من كوبرنيكوس(Copernicus,Nicolaus(1543-1473 وغاليليو(Galilleo di vincenzo Bonaulti de Galilei (1642-1564، ظهر العالم لروني ديكارت على أنه شيء طبيعي تتخذ ظواهره في سيرورتها و صيرورتها الطبيعيتين، شكلا طبيعيا، و عليه، بات لزاما أن تخضع في كينونتها إلى قوانين الحركة، و بالتالي، يكفي أن ندرك الأساس الميكانيكي لحركة الاجسام و الظواهر الطبيعية لاستكناه حقيقتها الموضوعية. في النتيجة، تصبح الطبيعة موضوعا للمعرفة بالقدر الذي يُنبذ منها كل ما لا يقبل القياس الكمي. فالواقع الموضوعي، من المنظور الديكارتي، هو الذي يقبل، في النهاية، العلاج الرياضي، و السبب في ذلك راجع إلى أن الطبيعة، كما يتصوّرها، لا تتضمن سوى الكثافة و الحركة. و على اساس هذا الاعتبار، لا يكتسب العالم الخارجي الموضوعي تنوّعه و كيفياته إلاّ من خلالنا. و الحال تلك، لابد من لفت الانتباه إلى أن مرمى ديكارت من هذا التصور لآليات المحرّكة للظواهر الطبيعية و للأشياء التي تتضمّنها، هو تقويض و تدمير الاعتقاد الذي ذاع صيته في التفسير المدرسي للظواهر الطبيعية تبعا لمبدأ العلة الغائية و ما يلزم عنه من الاذعان و الانسياق إلى الذوات المفارقة للطبيعة لاستنطاقها: إن مسألة سيرورة و صيرورة الأحداث الطبيعية لا تتحكّم فيها أهداف غائية تقف أمامها يقول ديكارت؛ إنما الوقائع الطبيعية وقف على قوى سابقة لها، فتحدّدها على نحو آلي ميكانيكي؛ و بالتالي يتعيّن على الباحثين تعاطي الظواهر الطبيعية الجامدة و الحيّة و الانسانية على حد سواء، استنادا إلى قوانين علم الحركة(الميكانيك) و ليس استنادا إلى المعقولية الغائية. و الحال تلك، يتضح أن ديكارت تنصّل ابيستيمولوجيا من النمط العلمي المدرسي ليُنزل العلم الفيزيائي منزلة وضعية بالمعنى التقني للمصطلح حين حكّم العقل وحده عن طريق اشكال البرهنة الرياضية الخالصة. وذلك هو الأمر الذي جعل ديكارت يستخدم مصطلح الموضوعية العلمية استخداما خاصا حين أسّسها

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد السابع / العـدد الأول
(ذو القعدة 1444هـ/ جوان 2023م)، ص 258– 275

على الفاعلية العقلية صرفا إذ كتب في ذلك ما نصّه: " كل الأشياء التي نتصوّرها بوضوح وتمُيُّز، حقيقية."[6]

وإن كان قد فعل ذلك من الناحية الصورية على النحو الذي تداوله الفلاسفة المدرسيون حينما يميّزون بين واقع افكارنا الصوري و واقعها الفعلي، و اسّسه على ما اسماه "الأفكار الواضحة المتميّزة" بحكم وجودها القائم بمعزل عمّا توحي إليه من الأشياء و الظواهر في صورتها البرّانية و الخارجية، ليُضيف في نفس الاتجاه ما يلي نصّه: "كل تمثُل واضح و متميّز ،هو بدون شك، شيء واقعي و ايجابي"[7]

ونلمس الكيفية التي كان يُثبت بمقتضاها وجود الاشياء و الظواهر الموضوعي، في تحرّي طبيعة العلاقة القائمة بين الذات و الموضوع، الفكر و المادة ، و الإنسان و الطبيعة، في المثالين المشهورين(قطعة شمع العسل و رؤية القبعات و المعاطف التي تمرّ في الشارع من خلال نافذة بيته)، على أن ملكة الحكم المجرّدة الخالصة هي الوحيدة القادرة على التمثُّل الموضوعي و الحقيقي للواقع، ذلك هو الأمر الذي نستشفه في كلامه الآتي نصّه :"...هكذا يتضح، في نهاية المطاف، أن جوهر حقيقة المعرفة يكمن في قدرة العقل على الحكم و ليس فيما قد توحي إليه الحواس"[8].

الموضوعية في نسق ديكارت الفلسفي، دلالة على قدرة العقل على تمثّل الوجود العيني و الفعلي تمثّلا دقيقا، اعتبارا أن الانطباعات الحسية التي تثيرها فينا الأشياء الخارجية عاجزة و لا تستطيع الاهتداء إلى حقيقة الأشياء و الظواهر؛ ذلك هو الأمر الذي نستشفه أيضا في كلامه ما نصّه:"...الأفكار التي اتمثّل بمقتضاها المادة، هي بدون شك، أجدر من مسالك المعرفية العرضية بالكشف عنها نظرا لدرجة الموضوعية الكبيرة التي تلازمها ."[9]

2.4 الموضوعية في فلسفتي كانط و هيوم:

هذا، فضلا عن التصوّر الديكارتي للموضوعية العلمية المغاير جوهريا للتصوّر المتداول لدى فلاسفة اليونان، باستثناء افلاطون إلى حد معيّن، و المغاير أيضا للتصوّر الفلاسفة المدرسيين، من منطلق انه عالج القضايا الفلسفية الأساسية، على نحو بحث مسألة معيار الحكم في الحقيقة العلمية، مسألة المعوّل المؤسّس للقيمة الأخلاقية و مقياس الجمال، استنادا إلى قدرة العقل المجرّد على تمثّل الأشياء و الظواهر الطبيعية، وليس استنادا إلى ما توحي إليه فكرة نظام الطبيعة المقفل(الكون المنظّم أي الكوسموس)، من حيث هو

وجود قائم بذاته مستقل عن الذات التي تدركه، و ليس كذلك، استنادا إلى الذوات المفارقة للطبيعة الواقعية، كما هي الحال لدى اعلام الفكر المسيحي، نجد الفيلسوف الألماني إمانويل كانط(1724-1804) Emmanuel Kant يثير مسألة حقيقة المعرفة اثارة اصيلة و جديدة من موقع فلسفي ترانسندتالي، باعتباره مقاربة منهجية [10]نوعية و منحى فكري ابيستيمي لا تستوقفه الأشياء و الظواهر في حد ذاتها، من حيث هي موضوعات المعرفة، فهو لا ينتج المعرفة بالمعنى التقني و لا يصبو إلى تنمية حجمها، إنما سعى كانط، من موقفه الفلسفي الترنسندنتالي، في اتجاه البحث للعثور عمّا يجعله قادرا على توفير الشروط الكفيلة لتحقيق امكانات بناء المعرفة، إذ اثار السؤال الآتي، في مستهل كتابه الموسوم بـ"نقد العقل الخلص":

"... تتلخص مشكلة العقل الخالص في السؤال الآتي: ما السبيل إلى جعل الأحكام التركيبية القبلية ممكنة؟"[11]

إن جوهر المساءلة الكانطية عن حقيقة الأحكام العلمية، يكمن في اهتمامه بالأسلوب الذي يتعيّن اعتماده في صناعة المعرفة أكثر من اهتمامه بالمادة المعرفية عينها، علما ان الأسلوب المؤسّس لمعرفة موضوعات المعرفة من المنظور الكانطي، ينتمي إلى مجال المعارف القبلية، على أساس انه لا يتصوّر امكان قيام المعرفة بالطبيعة الخارجية، في غياب الذات العارفة كوعي فعّال في التمثّل واقع الحوادث و الأشياء. ومن هذا المنطلق، يرى كانط أن موضوعات المعرفة لا تحدّد كيفية تمثّل العقل للمادة الطبيعية، إنما الذات العارفة هي التي تحدّد كيفية تمثّلها للمادة العلمية على نحو تجعل الواقع الطبيعي حدثا عقليا بامتياز؛ و منه، لا نعثر على الوجود الواقعي إلاّ في وجود العقل النظري القبلي. ذلك هو الأمر الذي نستشعر في كلام كانط ما نصّه:

"يتخذ المعطى الطبيعي في بُعده المحدوس حسيا، اشكالا مختلفة، فيندرج بالضرورة في وعي الذات المباشر بفاعلياتها الشعورية، باعتباره وحدة مركّبة اصيلة، من منطلق ان وحدة الحدس غير ممكنة بمعزل عن بداهة الشعور... إن كلية المعطى الطبيعي من حيث هو محدوس تجريبيا، قائم على علاقات تتحكّم فيها الوظائف المنطقية الملازمة للحكم و التي تردّه إلى وحدة الوعي على العموم. و الحال تلك، بات لزاما علينا ان نتقبل المقولات العقلية، في بُعدها الآداتي، في صورتها المماثلة و المطابقة للوظائف المنطقية المحايثة للحكم. و من هنا، يتعذر ادراك اشكال المحدوس خارج مقولات العقل."[12]

هذا، يبدو واضحا ممّا سبق أن دور العالم(الذات العارفة)، من المنظور الكانطي، يتمثّل في عملية الربط بين التمثلات، من جهة، و بين الظواهر الطبيعية فيما بينها، من جهة أخرى، استنادا إلى مقولات العقل مثل ما هو أمر مبدأ السببية، على سبيل المثال و ليس الحصر، باعتباره رابطة منطقية تضبط العلاقة بين السبب و أثره. و الحال تلك، يجب أن نشير إلى أن كانط يتصوّر الطبيعة في ذاتها، على أنها خالية من كل نظام؛ فلا يكفي ملاحظة سيرورة و صيرورة ظواهرها لاستكناه حقيقتها الموضوعية، و السبب في ذلك راجع إلى أن الفكر الانساني، في اعتقاده، هو الذي يُخضع الظواهر الطبيعية في سيولة وقوعها إلى نظام قبلي اعتمادا في ذلك على توظيفه لمقولات العقل. و بالتعبير آخر، إن الباحث العلمي هو الذي "يعقلن" حركة الظواهر الطبيعية بما فيها من كيانات، بمعنى ان الممارسة العلمية التي يتعاطاها الباحثون هي التي تفرض معقولية مقولات العقل العلمي على الواقع، من منطلق انها: "تؤسّس قيمة المبادئ الموضوعية إذ ننتقل من التصوّرات إلى الحدس و ليس من الحدس إلى التصوّرات,"[13]، و هي تلك التي نعثر عليها في ما اسماه كانط "جدول مقولات المعرفة" الذي فصّله على النحو الآتي:

"1 –الكم: الوحدة، الكثرة و الكلية.

2–الكيف: الواقعية، النفي و النهاية.

3–العلاقة: التلازم و الجوهر، السببية(السبب و المسبب)، الامتثال، الاشتراك و الأثر المتبادل.

4–النمط: الحادث و المستحيل، الوجود و اللاوجود، الضرورة و الإمكانية."، مضيفا في ذات الاتجاه ما مفاده أن: "كل مبادئ العقل الخالصة آتية ممّا يلي:

1. البديهيات. في الحدس.
2. التنبؤات(التوقعات). في الإدراك.
3. التمثيلات المتجانسة. في التجريبة.
4. المسلمات(المصادرات). الفكر الأمبيريقي على العموم."[14]

هذا، يتضح ممّا سبق ان الموضوعية، من حيث هي أساس شرعية الحقيقة العلمية، و التي عرّفها كانط في كلامه ما نصّه: " في كل آليات استدراج الموضوعات الخارجية في تصوّر شامل، يجب أن يكون فعل التمثّل متطابقا على نحو تام مع الشيء المتمثّل، اعني وجوب احتواء التصوّر على الشيء المتصوّر ."[15]،

صنيعة العقل العلمي الذي يتجلى في سلسلة الإجراءات المنهجية المنظّمة لحركة الظواهر الطبيعية بما فيها من الكيانات. و بناء عليه، لا تُستمد الموضوعية العلمية من مجرّد "إذعان" إلى الملاحظة الحسية التي تقدّم الوقائع الطبيعية على نحو تتقصّى التجريد من "الاحكام المسبقة"، إنما هي نتيجة "النشاط" الذي يقوم به العقل العلمي حينما "يبني" الحقيقة العلمية؛ و ذلك "العمل المؤسّس" للموضوعية العلمية، هو ما أسماه إمانويل كانط "الصورانية Théorie du shématisme من حيث هي نتيجة تطبيق صور العقل الخالص على مثيلتها للمحدوسات الحسية و التي مؤداها ان الحقيقة العلمية الموضوعية ليست مُعطى طبيعي موجود هناك، فيتعيّن الاهتداء إليه و امتلاكه، إنما المعرفة العلمية صنيعة العقل الانساني و نتيجة فاعلية الفكر حينما يربط الظواهر الطبيعية باستخدام روابط منطقية قبلية على نحو يجعل القوانين العلمية تُبنى و لا تُعطى. هكذا، بدأ كانط، في بحثه عن المصدر المؤسّس للموضوعية العلمية، من مفارقة حقيقية نظرا للعناد الفكري الذي تفرضه: من جهة يتفق تمام الاتفاق مع دفيد هيوم(1711-1776) David Hume حينما يقول:

"لنفرض ان شيئين يمثُلان أمامنا، أحدهما سبب و الآخر نتيجة، فإن من الواضح أننا من النظرة الأولى لواحد منهما او كليهما، لن نعرف الرابطة التي تربط بينهما بتاتا و لم نكن قادرين بالتأكيد على ان نعلن أن هناك رابطة بينهما. لذلك لا يمكن من أيّ مثال واحد أن نتوصل إلى فكرة السبب و النتيجة، فكرة الرابطة الضرورية للقوة، و الشدّة، و الطاقة و الفاعلية، و إذا كنا لم نر أيّ شيء سوى ترابطات خاصة لأشياء تختلف كليا عن بعضها البعض، فإننا لن نكن قادرين أية على تشكيل فكرة كهذه. لكن لنفرض ثانيا أننا نشاهد عدة حالات . الأشياء نفسها مترابطة فيها دائما معا، فإننا نفهم مباشرة أن هناك رابطة بينها و نبدأ باستخلاص استدلال من واحد إلى الآخر."[16]

والمقصود من هذا الكلام لهيوم، هو أن مبدأ السببية الذي يضبط تسلسل الظواهر الطبيعية فينظّم حركتها، نستمده من خبرتنا الحسية للطبيعة على إثر التكرار و العادة، ممّا يجعلنا نستنتج أنه لا يوجد شيء في العقل ما لم يسبق وجوده في الطبيعة. و بالتعبير آخر، لا وجود لما يُسمى بالأفكار الفطرية. كل أفكارنا هي في الواقع مجرّد آثار للانطباعات الحسية التي تثيرها فينا الأشياء و الظواهر الخارجية؛ و بالتالي كل تصوراتنا نستوحيها من تجربتنا الحسية للواقع. و على هذا الأساس، تكون الأفكار و التصوّرات، في كل احوالها، مشروطة بمكان و زمن خاصين، لأننا بكل تأكيد، لا نستطيع أن نفكّر خارج الزمان من حيث

هو اطار قبلي لكل موجود و لكل فاعلية، أيّ لا وجود للحقيقة المطلقة التي تقفز فوق مكان وزمن معيّنين، و لا وجود لكيانات كلية خارجة عن فضاء الوعي الذي يحتويها(Le sens interne)، كما لا يوجد كيان ما على العموم، فكل تصوّر يقع في فضاء وعي محدّد، و في زمن ما محدّد، وينمّ عن مدلول خاص و مشخّص لا يمتدّ إلى ما سواه؛ ذلك هو الأمر الذي يلزم منطقيا و طبيعيا عن الاستدلال العلمي الاستقرائي (الإستقراء الناقص، و قد يُسمى الاستقراء الموسّع و ايضا الاستقراء العلمي) Induction amplifiante، المتداول في المنهج التجريبي. و في النتيجة، نقع مع دفيد هيوم، في فلسفة الشك، إذ ان العلم، يبدو معه، مجرّد "**رأي**" يمكن أن يصيب لكنه يمكن أن يُحيد عن الحقيقة أيضا؛ و من جهة أخرى، يتفق كانط كذلك تمام الاتفاق مع روني ديكارت الذي يقول بوجود الأفكار الفطرية، الكلية و المطلقة القائمة بذاتها بمعزل عن كل تجربة؛ فلسنا في حاجة إلى التجريب لإثبات صحة البديهيات و المصادرات الرياضية، فهي تُسمى أساسا باللامبرهنات Les indémontrables. و الحال تلك، ما هو السبيل إلى تحقيق امكان الجمع بين التصوّرات الخاصة التي لا تخرج عن مكان و زمن نفسيين محدّدين و الأفكار والتصوّرات القبلية التي تتعالى على الزمان و المكان و قفز فوقهما؟ ذلك هو السؤال الذي اثاره كانط حين تساءل " ما هي الكيفية التي يتعيّن التزامها حتى نجعل الأحكام التركيبية القبلية ممكنة؟"[17]. و للإجابة عن هذا السؤال، انطلق ممّا يجمعه بهيوم وإن حرص في ذات الوقت على الكشف عمّا يختلف معه فيه أيضا إذ كتب بهذا الصدد ما نصّه:

"تبدأ كل معرفتنا مع التجربة، فذلك أمر لا يعبره أدنى بصيص من الشك، و بالفعل، إن لم يكن الموضوع الخارجي هو الذي يثير حواسنا، ما الذي ينشّط قدرتنا على التفكير و تمثُّل ما يحيط بنا من الأشياء و الظواهر حتى نتمكّن من المقارنة و الوصل و الفصل فيما بينها، ممّا يؤدي إلى تحويل الانطباعات الحسية، في شكلها الأوّلي الخام، إلى المعرفة بالموضوعات ندلّل عليها باسم التجربة. و على هذا الأساس، لا تتقدم أيّة معرفة زمنيا على التجربة، بل معها تبدأ جميعا. لكن إذا سلمنا بأن كل معرفتنا تبدأ من التجربة، فذلك لا يعني أن كل معرفة لابُد أن تُشتق منها"[18].

يتفق كانط مع هيوم في ان تصوّراتنا و أفكارنا، من وجهة نظر النفسية، لا يمكن أن تخرج عن اطار الوعي الذي يُفرزها كما أنها لا يمكن أن تقفز فوق الزمن الضروري الذي تفرضه الآلية النفسية التي

تُنتجها. لذلك، يكون هيوم مُحق عندما اعتبر التصوّرات و الأفكار شخصية، جزئية و زمنية(les idées sont temporelles et particulières)، لكنه يختلف معه في طبيعة هذه التصوّرات و الأفكار، فهي استنساخ حسي و تجريد(Images de la réalité) للوقائع الطبيعية بالنسبة لهيوم، بينما هي في النسق الكانطي، براكسس، نشاط و عملية بناء و انشاء. إن "**صورة**" Le Shème الاشياء والظواهر، كما يتصوّرها كانط، نلمسها في المقاربة المنهجية التي يلتزمها الباحثون في سعيهم إلى اماطة اللثام عن حقيقة الطبيعة الموضوعية؛ تلك المقاربة التي تتعيّن في سلسلة العمليات التي نلجأ إليها قصد بناء صورة واقع من الوقائع الطبيعية، فليكن على سبيل المثال شكلا هندسيا ما: مربع محدّد أو مستطيل أو مثلث الذي يقع في مجال وعي خاص و في زمن محدّد(Sens interne) تماما كما يقول هيوم، لكن مع ذلك، تتخذ المقاربة المعتمدة في رسم ذات الصورة(الشكل) بُعدا كليا و ضروريا، فتقفز فوق الزمان، و السبب في ذلك راجع إلى أن طريقة رسم الأشكال الهندسية واحدة بالنسبة لكل شخص و في كل الأزمنة. تلك هي الفكرة التي تجاوز كانط بمقتضاها مفارقة بعدية أو قبلية أساس ارساء الموضوعية العلمية والتي نستشفها في كلامه ما نصّه:

"من الواضح أنه يجب ان يكون هناك مصطلح ثالث على نحو يكون متجانسا، من جهة، مع المقولة، و من جهة أخرى مع الظواهر، و يجعل من الممكن تطبيق المصطلح الأول على الثاني. يجب أن يكون هذا التمثيل الوسيط خالصا(بدون أيّ عنصر امبيريقي) و مع ذلك، يجب أن يكون، ذهني وعقلي، من جهة، و حسي، من جهة أخرى. ذلك هو ما أقصده بالصورة الترانسندنتالية."[19]

5. الموضوعية في الفلسفة المعاصرة.

هذا، إذا كان مفهوم الموضوعية، من حيث هو تصوّر علمي للمعطى الطبيعي، الاجتماعي والانساني في بُعديه الأدبي و الفني، ضروريا لتحقيب تاريخ العلم و لرسم الخط البياني الدال على منحنى التطوّر الذي اعتراه، فإنه أيضا و خصيصا في حاجة إلى حكم التاريخ لتحقيب معانيه المتعاقبة على مدى سيرورة الأنثروبولوجيا الثقافية: فإذا تعيّن مدلول الموضوعية العلمية في ما وراء الظاهر لدى افلاطون والمدرسيين، و تعيّن في فعّالية العقل المجرّد في استكناه ماهية حقيقة الأشياء و الظواهر لدى ديكارت في القرن 17، و تعيّن في ملكة العقل الترنسندنتالي الذي فرض نظام الحركة الملازم للظواهر الطبيعية وكياناتها في القرن 18، فإن الموضوعية العلمية اتخذت مدلولات أخرى على مدى القرون الثلاثة(19، 20

و الربع الأوّل تقريبا من 21) اللاحقة؛ و هي معاني تكشف، بشكل أو بآخر، عن توجّهات العلوم الاستراتجية، الصلبة منها و الاجتماعية و الانسانية على حد سواء. في الفصل الثالث من الكتاب الذي اشارنا إليه سابقا، و نعني به ذلك الذي انجزه العالمان الامريكيان البارزان في تاريخ العلم، بيتر غاليسن P.Galison و لورين داتسن L. Daston حيث عرضا شكلي الموضوعية المتداولين في القرنين 19 و20، بدلالة "الموضوعية الميكانيكية" و "الموضوعية البنيوية"، Objectivité mécanique– Objectivité structurale . أما "الموضوعية الميكانيكية"، فإنها تتحدّد في ذلك المعنى الذي تداوله كلود بيرنار(1813-1878) Claude Bernard في كتابه المشهور الذي جاء بعنوان "مدخل إلى دراسة الطب التجريبي" حيث قدّم مفهوما للموضوعية على نحو يجعلها مناهضة للذاتية إذ كتب ما نصّه:

" يوجد في جسم الانسان نظامان لوظائفه، أوّلهما بنصبّ على مجال وعيه، و الثاني خارج عنه؛ وبالمثل، يوجد في عقله ضربان من الحقائق أي من المفاهيم، بعضها يتميّز بالوعي و هو باطني و ذاتي، وبعضها الآخر غير واع، و هو خارجي و موضوعي."[20]؛ و يضيف في نفس الاتجاه ان " حقائق العالم الخارجي لا يمكن العثور عليها استنادا إلى العواطف و العقل، و إن كانت هذه الاخيرة ضرورية لإستكناهها وادراكها، فهي مجرّد ادوات موجّهة؛ إنما الاهتداء إلى حقيقة الاحداث و الوقائع الطبيعية، وقف على امكان التوغّل في كنه واقع الأشياء و الظواهر الموضوعية حيث يكمن وجودها الظاهري."[21]

و على هذا الأساس، إذا اردنا التحكّم في زمام الأمور المتعلقة بالحقائق الطبيعية، الاجتماعية والإنسانية، فإنه يتعيّن على الباحث العلمي أن يتقصّى اليقظة و الحذر تحسبا لاجتناب الوقوع في اخطاء الملاحظة لأنها لبنة البحث و قاعدته التأسيسية؛ كل خطأ في هذه المرحلة، يلزم عنه بالضرورة خطأ في صورنة القانون العلمي وصياغته، ذات القانون الذي يبقى ثابتا في جوهره على الرغم من التغيّر الذي يعتري آثاره تحت مفعول الشروط الطبيعية والاجتماعية و النفسية التي تكشفه؛ و ذلك هو الأمر الذي جعل كلود بيرنار يُلفت انتباهنا إلى أن

" إذا اسأنا في عملية ضبط خصائص الظاهرة موضوع الدراسة، أو اخطأنا في تقديرها و تحديد صفاتها، فإن كل ما يترتب عن ذات الخطأ، يكون بالضرورة غير صحيح؛ و ذلك هو السبب الذي يجعل

في أغلب الأحيان النظريات العلمية تحيد عن الحقيقة. إنما أصل الأخطاء في النظريات العلمية هو أخطاء في الملاحظة."[22]

و المقصود من كلام كلود بيرنار هو اظهار ضرورة التزام عقل الباحث، اثناء تسجيله لخصائص الظاهرة التي يتعاطاها، بالسلبية إلى أكبر قدر ممكن، إذا اراد أن يهتدي إلى غور حقيقة الأحداث والوقائع الطبيعية، و يكتفي في ذلك، بالدور الذي تقوم به آلة التصوير، فيسجّل الحوادث كما هي في سيولتها الواقعية الطبيعية دون زيادة و لا نقصان، فضلا عن ضرورة التخلّص من كل الأفكار المسبقة الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة، حتى لا يحمّلها من الخصائص ما ليس فيها؛ كما يجب عليه أن يتقصّى، في نشاطه، الإصغاء فقط و فقط الإصغاء إلى الطبيعة و تدوين ما تمليه عليه من المعطيات بعد ذلك. والحال تلك، بات لزاما ان تكون الملاحظة العلمية:

1-**مطلقة**: بمعنى أنه لا يجب على العقل العلمي أن يتغافل أو يهمل ايّة ميزة من مميّزات المرافقة، المتزامنة والمحايثة للظاهرة موضوع الدراسة، و من هذا المنطلق، يغدو أمر الوقوف عند كل صغيرة و كبيرة التي تلازم الأحداث العلمية ضروريا، لأن الاغفال عن أيّة جزئية من جزئياتها، مهما كانت بساطتها، يؤدي حتما إلى بتر ميزة من مميّزاتها و بالتالي إلى تشويهها و الزيغ عن حقيقتها العلمية.

2-**حيادية**: و المقصود بالحيادية في معاملة المادة العلمية هو الإشارة إلى ضرورة تجريّد الباحث و تنصّله من كل ميل و عاطفة و اعتبار من الاعتبارات النفسية الوجدانية، لكي يذعن إلى العقل القار و الحواس في بُعدها الفيزيولوجي صرفا، فيركن لهما دون سواهما، قصد تناول المادة العلمية بكل برودة. و الجدير بالملاحظة هو أن إذا كان هذا الشرط هيّن و سهل المنال نسبيا في العلوم الصلبة؛ فإن الأمر يختلف كل الإختلاف عندما يتعلّق الأمر بامتثال الحياد على مستوى العلوم الإنسانية و الاجتماعية، فحالئذ، يغدو الحياد عائقا ابيستمولوجيا عتيا، نظرا لطبيعة الموضوعات التي تثيرها هذه العلوم، من جهة، و لما تحمله من قيم أخلاقية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية و جمالية التي يصعب عن أيّ باحث أن يتعاطاها ببرودة وبدون تحيّز، من جهة أخرى.

وفي مقابل دعاة الموضوعية الميكانيكية، نجد دعاة الموضوعية البنيوية التي ذاع صيتها في اواخر القرن 19 و بداية القرن 20 حيث ساد الاعتقاد الذي مؤداه أن العقل لا يمكن أن يكون سلبيا عندما يشرع في عملية بناء الوقائع العلمية، كما يدّعي غيرهم، و السبب في ذلك راجع إلى ان معطيات علم النفس

الحديث تثبت أن فعل التصوّر لا يمكن بأيّة حال من الأحوال أن مجرّد "**تكرار**" صوري لما يحدث في الخارج؛ فالتصوّر استعادة و ليس إعادة، و بين الإعادة و الاستعادة فارق كيفي، الفارق الذي يلغي تلقائيا فكرة "**استنساخ**" الوقائع ليحل محلها فكرة التعبير الرياضي عمّا يجري في الواقع الطبيعي. الواقعة العلمية ليست "حدثا خاما". لا يتحوّل الحدث الطبيعي الخام إلى الحدث العلمي إلاّ بعد التحضير والتعديل الذي يحدثه التحليل العلمي الدقيق القائم على القياس الكمي عندما يستبصر الباحث الحوادث الطبيعية، ذلك التحليل التقويمي الذي يفرز تأويلا علميا، فيحوّل معرفة الوقائع و الأحداث الطبيعية الجامدة و الحيّة و الاجتماعية و الانسانية على حد سواء، من شكلها الكيفي التقريبي إلى شكل كمي دقيق.

هكذا، تنصّلت الموضوعية من مفهومها الميكانيكي لتتّخذ بُعدا بنيويا عندما اعتمدت على البُنى المنطقية في صورنة القوانين المتحكّمة في سيرورة الحوادث الطبيعية استنادا إلى الرياضيات من حيث هي أداة التعبير وضبط العلاقات الثابتة القائمة بين الظواهر الطبيعية. و من أشهر دعاة هذا الضرب من الموضوعية العلمية، نذكر ثلة من الرياضيين و الفيزيائيين و المناطقة على شاكلة ماكس بلانك(1854–1947) Max Planck ، غوتلوب فريغة(1848–1925) Gottlob Frege، فريدريك هوساي(1860–1920) Frédéric Houssay و هنري بوانكري(1854–1912) Henri Poincaré . و بالفعل: " لا يكفي ان ننصت إلى الطبيعة لإدراك ما تتضمّنه من الأشياء و ما فيها من الوقائع، بل يجب توظيف ما لاحظناه، و لكي يتسنى لنا ذلك، يجب أن نُعمّم."[23]

والتعميم يفترض التجريد و التجريد يستلزم نشاط العقل الايجابي لبناء الواقعة العلمية، وبالتالي ليس فقط لا يجب أن يكون عقل الملاحظ سلبيا، بل لا يمكن أن يكون كذلك، لأن لو كانت الملاحظة علمية بالقدر الذي يتجرّد الملاحظ من افكاره المسبقة، لكان الشخص الذي لا يملك ثقافة علمية أقرب إلى الموضوعية و بالتالي إلى الدقة و منه إلى العلم؛ ولكن هذا غير ممكن. و ذلك هو الموقف الذي نستشفه لدى فريدريك هوساي حين كتب ما نصّه:

" إن الانسان الذي يفتقر إلى الثقافة العلمية لا يستطيع أن يسجّل أدنى حدث علمي مهما كانت بساطته و وضوحه، ذلك لأن المعقولية العلمية تقتضي وجود فكرة قبل و أثناء و بعد عملية تسجيل خصائص الظواهر الملاحظة."[24]

و ذلك هو الأمر الذي نلمسه بوضوح تام في موقف هنري بوانكري حيال نفس المسألة وهو يقول:" إذا طلبت من زائر جاهل ان يتفقّد التيار الكهربائي لتحقّق من سيرانه العادي و مروره الوظيفي، فإنه ينظر إلى الخيط الكهربائي لعله يعثر فيه على ما طُلب منه، بيد ان إذا طلبت نفس الطلب من مساعدي، فإنه بكل تأكيد، سيتخذ الوجهة الصحيحة."[25]

6. خاتمة.

يتضح ممّا سبق عرضه أن طبيعة مدلول الموضوعية يلازم طبيعة البراديغم العلمي بالمعنى الذي نلمسه لدى توماس صامويل كوهن(1922–1996) Thomas Samuel Kuhnمن حيث أن "البراديغم العلمي" هو منظومة نظرية معيارية يتميّز بالتناسق الداخلي فضلا عن إحلاله التناغم بين العقول العلمية الرصينة المبدعة التي تتبنّاه، فيُركن إلى علمها و تُستساغ مساعيها المنهجية بما فيها من "الخصوصية" و"الكلية" كمطلبين ملازمين للحقيقة العلمية تلازما عضويا.

7. الهوامش:

[1] André Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, P U F, 2éme édition, « quadrige », Paris, 2006, p 954.

[2] باب العين، المادة " العلم"، ص 99 الدكتور جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،

[3] الدكتور جميل صليبا، المرجع السابق، باب الميم، المادة " الموضوعية"، ص 448.

[4] Lorraine Daston et Peter Galison, **Objectivité**, Préface de Bruno Latour, Trad. De Sofie Renaut et Hélène Quiniou, Les presses du réel, Paris, 2012, p 48.

[5] Descartes René, **Discours de la méthode, suivi des méditations**, Présentation et annotation par François Mizrachi, Union Générale d'Editions, Paris, 1951, p 175.

[6] Descartes, René, **Ibid**, p 132.

[7] Descartes, René**, Ibid**, P 184.

[8] Descartes, René, Ibid, p 151.

[9] Descartes, René, **ibid, p 133 .**

[11] Emmanuel Kant, **Critique de la raison Pure**, traduction française avec notes de Tremesaygues et B.Pacaud, Préface de Che. Serrus, Quadrige/ P.U.F, 10é édition, 1984, Paris, p43.

[12] Emmanuel, Kant, Ibid, p 94

[13] Emmanuel, Kant, Ibid, p 163.

[14] Emmanuel, Kant, Ibid, p 163.

[15] Emmanuel, Kant, Ibid, p 150.

[16] دفيد هيوم، رسالة في الطبيعة البشرية، نقله إلى العربية عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد للطباعة و النشرو التوزيع، دمشق، 2016، ص 180.

[17] Emmanuel, Kant, **Critique de la raison pure**, Traduction Française avec notes par A.Tremesaygues et B.Pacaud, Préface de CH.Serrus, Quadrige/P.U.F, 10éme édition, Paris, 1984, p 31.

[18] Emmanuel, Kant, ibid, p 43.

[19] Emmanuel, Kant, Ibid, p151.

[20] Claude Bernard, **Introduction à l'étude de la médecine expérimentale**, J.B.Baillière et fils, Libraires de l'académie impériale de médecine, Paris, 1865, p 44.

[21] Claude Bernard, **Ibid**, pp 43,44.

[22] Claude Bernard, **Ibid**, p 23.

[23] Henri Poincaré, **La science et l'hypothèse**, Ernest Flammarion Editeur, 1917, p 167.

[24] Frédéric Houssay, **Force et cause**, Ernest Flammarion Editeur, 1920, p 26.

[25] Henri Poincaré, **Valeur de la science**, Ernest Flammarion, Editeur Bibliothèque de la philosophie scientifique, p 227.